المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/11/2015

هل هناك جهات حقوقية تتشفى بالهجمة القمعية على الجمعية المغربية لحقوق الانسان ؟

18 ساعات 5 دقيقة مضت

حجم الخط:

حوار الريف

هذا ما يقف عنده هذا المقال الموقع من طرف يحيى أمين ، حيث يكشف أسرارا تبدو غريبة نوعا لا سيما لما أورد كلاما لوزير الداخلية في بيت أحد المسؤولين وهو يوضح أن الهجمة موجهة خصيصا للجمعية المغربية لحقوق الانسان ولا تستهدف باقي الاطارات الأخرى ، إلى هنا الأمور تبدو طبيعة لكونها صادرة عن مسؤول يخوض حربا بالوكالة من أجل اجتثاث جمعية حقوقية يعتبرها مناوئة ، لكن أن يلتزم بعض الحقوقيين واليساريين الحاضرين في هذه الجلسة صمتا مخجلا فذلك ما يدعو للاستغراب ويطرح أكثر من علامات استفهام ؟ ألم يكن حريا بهؤلاء أن يوضحوا للرأي العام ما ينسب لهم إما تكذيبا أو اعترافا أوإقرارا أوإعتذارا حتى إذا كانت لهم الشجاعة الأخلاقية في قول الحقيقة أمام الرأي العام ؟ ولذلك فإننا سنعيد نشر المقال من جديد حتى يعرف الرأي العام جيدا أن بعض الخلافات البسيطة وإن كانت تظل مضمرة ومكولسة لكن وقعها قد يصل إلى حد التشفي من الهجوم على جمعية حقوقية ما فتئت تحقق انتصارات مذهلة على المستوى الدولي .

توصلت فعاليات حقوقية مغربية بمعلومات خطيرة صرح بها وزير الداخلية محمد حصاد، تتعلق بمستقبل الجمعية المغربية لحقوق الانسان و الحركة الحقوقية في المغرب اثر تواجده ببيت عبد السلام أبو درار، رئيس "الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة "، يوم 04 نونبر، في سياق كان يوضح فيه الوزير للحاضرين خلفيات هجومه يوم 15 يوليوز على الجمعيات الحقوقية من داخل البرلمان، نافيا أن يكون هجومه مستهدف منه كافة الجمعيات الحقوقية المغربية، وإنما يستهدف فقط "الجمعية المغربية لحقوق الانسان".

وحين سأل احد الحاضرين الوزير حصاد لماذا لم يوضح ذلك صراحة في حينه، ذرءً للتداعيات الخطيرة التي كانت لهجومه ذاك، رد حصاد "سيأتي اليوم الذي سنوضح فيه ذلك" و كان ذلك بحضور قيادي بارز في حزب "الاشتراكي الموحد" وخديجة المروازي، رئيسة مؤسسة "الوسيط من أجل الديمقراطية" وأحمد أرحموش، رئيس "الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة" ومحمد النوحي رئيس "الهيئة المغربية لحقوق الانسان" ومحمد النشناش، رئيس "المنظمة المغربية لحقوق الانسان" (قال) لا يمكن أن نسمح لجمعية باستغلال قاعة عمومية للهجوم على الدولة.

و اضاف الوزير أن حربه على "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" هي حرب إستراتيجية لا سلام ولا رجعة فيها، ولا أحد من الحاضرين دافع عن "الجمعية المغربية لحقوق الاسنان" في غيابها، مؤكدة المصادر أن اللقاء مر في أجواء طبعها الكثير من المرح والدعابة، "قبل أن تؤثث المائدة أنواع كثيرة من الحلويات شبيهة بتلك الحلويات التي تظهر في مناسبات رسمية خاصة، تنظمها الإدارات الترابية"، بحسب نفس المصادر.

كما اكدت المصادر ان وزير الداخلية تحدث عن مساعي للسلطات لعزل "العصبة المغربية لحقوق الانسان" عن "الجمعية المغربية لحقوق الانسان" بعد ان نجحت السلطات في عزل الأخيرة عن كثير من الجمعيات الحقوقية، مؤكدة نفس المصادر استحالة نجاح خطة السلطات في مهمتها الاخيرة، على الأقل في ولاية محمد الزهاري، المشهود له بمواقفه الثابتة وتقديره الكبير للجمعية.

المثير في الحكاية ان استراتيجية حصاد هذه تتزامن مع تصريح أدلى به وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة لموقع "بديل" قال فيه إن الحكومة قررت دعم جريدة حزب "النهج الديمقراطي" علما أن الأخير هو من يسيطر على الجمعية، فكيف يحارب وزير في الحكومة جمعية ويحرمها من القاعات والعمومية بحجة أنها تهدد الدولة وتسيئ إليها ووزير آخر في نفس الحكومة يقدم الدعم لجريدة حزب قادته هم من يقودون نضالات الجمعية؟

تجدر الاشارة ان وزير الداخيلة لا يخضع لمؤسسة الحكومة و انما يخضع و يأتمر بأمر من الملك شخصيا اومستشاريه مباشرة و بذلك يصبح حصاد في مرتبة ادريس البصري في عهد الملك الحسن الثاني الى جانب ان الجمعية المغربية لحقوق الانسان هو الاطار الوحيد الذي استعصى على النظام احتوائه في مخططاته و ضمن مؤسساته الشكلية " المجلس الاستشاري لحقوق الانسان" و المجلس الوطني لحقوق الانسان" عكس الهيئات الحقوقية الاخرى التي انساقت وراء الطروحات المخزنية في تشويه مفهو حقوق الانسان عكس الجمعية التي استمرت انذاك في كفاحها في الساحة لوحدها الى ان جاءت

من داخل البرلمان، نافيا أن يكون هجومه مستهدف منه كافة الجمعيات الحقوقية المغربية، وإنما يستهدف فقط "الجمعية المغربية لحقوق الانسان".
وحين سأل احد الحاضرين الوزير حصاد لماذا لم يوضح ذلك صراحة في حينه، ذرءً للتداعيات الخطيرة التي كانت لهجومه ذاك، رد حصاد "سيأتي اليوم الذي سنوضح فيه ذلك" و كان ذلك بحضور قيادي بارز في حزب "الاشتراكي الموحد" وخديجة المروازي، رئيسة مؤسسة "الوسيط من أجل الديمقراطية" وأحمد أرحموش، رئيس "الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة" ومحمد النوحي رئيس "الهيئة المغربية لحقوق الانسان" ومحمد النشناش، رئيس "المنظمة المغربية لحقوق الانسان" (قال) لا يمكن أن نسمح لجمعية باستغلال قاعة عمومية للهجوم على الدولة.
و اضاف الوزير أن حربه على "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" هي حرب إستراتيجية لا سلام ولا رجعة فيها، ولا أحد من الحاضرين دافع عن "الجمعية المغربية لحقوق الاسنان" في غيابها، مؤكدة المصادر أن اللقاء مر في أجواء طبعها الكثير من المرح والدعابة، "قبل أن تؤثث المائدة أنواع كثيرة من الحلويات شبيهة بتلك الحلويات التي تظهر في مناسبات رسمية خاصة، تنظمها الإدارات الترابية"، بحسب نفس المصادر.
كما اكدت المصادر ان وزير الداخلية تحدث عن مساعي للسلطات لعزل "العصبة المغربية لحقوق الانسان" عن "الجمعية المغربية لحقوق الانسان" بعد ان نجحت السلطات في عزل الأخيرة عن كثير من الجمعيات الحقوقية، مؤكدة نفس المصادر استحالة نجاح خطة السلطات في مهمتها الاخيرة، على الأقل في ولاية محمد الزهاري، المشهود له بمواقفه الثابتة وتقديره الكبير للجمعية.
المثير في الحكاية ان استراتيجية حصاد هذه تتزامن مع تصريح أدلى به وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة لموقع "بديل" قال فيه إن الحكومة قررت دعم جريدة حزب "النهج الديمقراطي" علما أن الأخير هو من يسيطر على الجمعية، فكيف يحارب وزير في الحكومة جمعية ويحرمها من القاعات والعمومية بحجة أنها تهدد الدولة وتسيئ إليها ووزير آخر في نفس الحكومة يقدم الدعم لجريدة حزب قادته هم من يقودون نضالات الجمعية؟
تجدر الاشارة ان وزير الداخيلة لا يخضع لمؤسسة الحكومة و انما يخضع و يأتمر بأمر من الملك شخصيا اومستشاريه مباشرة و بذلك يصبح حصاد في مرتبة ادريس البصري في عهد الملك الحسن الثاني الى جانب ان الجمعية المغربية لحقوق الانسان هو الاطار الوحيد الذي استعصى على النظام احتوائه في مخططاته و ضمن مؤسساته الشكلية " المجلس الاستشاري لحقوق الانسان" و المجلس الوطني لحقوق الانسان" عكس الهيئات الحقوقية الاخرى التي انساقت وراء الطروحات المخزنية في تشويه مفهو حقوق الانسان عكس الجمعية التي استمرت انذاك في كفاحها في الساحة لوحدها الى ان جاءت

http://dialoguerif.com/permalink/4849.html

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الجماعات الترابية وحقوق الإنسان محور الملتقى العلمي الدولي السادس للحوار والمناقشة بطنجة

علاء الدين تكتري-إسماعيل العصادي-الأمين امشيشو

نظمت جامعة عبد المالك السعدي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، الجمعة الماضية، الملتقى العلمي الدولي السادس للحوار والمناقشة حول موضوع الجماعات الترابية وحقوق الإنسان.

وقد أشرف على تنظيم هذا الملتقى ماستر حقوق الإنسان بشراكة مع فريق البحث حول الإدارة والقضاء، ودبلوم سلك الدراسات العليا المتخصص في حقوق الإنسان، وشعبة القانون العام.

الملتقى تناول مجموعة من المواضيع من طرف أساتذة باحثين من مختلف كليات المملكة، بالإضافة إلى محامي وممثل مؤسسة عمومية وأساتذة أجانب. وقد تم تقسيم الملتقى إلى ورشتين، حيث تم التطرق في الورشة الأولى والتي احتضنها المدرج الأول تحت رئاسة الدكتور أحمد أجعون مجموعة من العروض.

الدكتور احمد أجعون أستاذ باحث بكلية الحقوق بمكناس عالج موضوع «حقوق الجماعات الترابية: حق التدبير الحر نموذجا»، ود. أمين طيبي أستاذ حقوق الإنسان بالجزائر قدم عرضا حول: «دور الجماعات المحلية في الجزائر في تحقيق التنمية المستديمة»، أما د. محمد مكليف أستاذ باحث بكلية الحقوق بسلا فتناول موضوع: «الجماعات الترابية والآليات الدستورية الجديدة لممارسة الحقوق المدنية: العرائض نموذجا». بينما تطرق الدكتور جواد ملهوف في عرضه لموضوع: «Protection du consommateur et l'accès à la justice au Maroc»، وتطرق ذ. الحدحودي عبد الحق لموضوع «أي مستقبل للتعليم في إطار الجهوية المتقدمة»، وبخصوص ذ. طارق علمان أستاذ بجامعة إشبيلية بإسبانيا تناول موضوع:«Droit de participation citoyenne dans les affaires des entités régionales»، أما ذ. إسماعيل الكرفطي الجباري محامي وعضو منظمة العفو الدولية تناول موضوع: «المدينة وحقوق الإنسان في ضوء مبادئ العيش المشترك».

وبالموازاة، فقد كانت هناك مجموعة من التدخلات في الورشة الثانية برئاسة الدكتور الأزرق، وهذه المداخلات ومواضيعها هي على التالي:

الأستاذ الحاج شكرة أستاذ باحث بكلية الحقوق طنجة: «الجماعات الترابية وحق البيئة»، د. عبد الله أبو إياد العلوي أستاذ زائر بكلية الحقوق طنجة: «الجماعات الترابية وحقوق الإنسان: حق الترفيه نموذجا»، د. ناصر شارفي أستاذ باحث بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة علي لونيسي البليدة بالجزائر: «الأبعاد الإنسانية للميزانية العامة للدولة»، د. مساعد عبد القادر أستاذ باحث بكلية الحقوق طنجة: «سؤال حقوق الإنسان في الإدارة اللامركزية الترابية»، ودة. نسرين بوخيزو أستاذة باحثة بكلية الحقوق طنجة: «الديمقراطية الترابية بين المكتسبات والإكراهات»، د. محمد الوالي دكتور في الشريعة الإسلامية وأستاذ زائر بكلية الحقوق بطنجة: «السياسة الشرعية في تدبير الشأن العام المحلي ودورها في حفظ الحقوق»، وذ. محمد لمرابطي فاعل جمعوي وعضو في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وباحث في مجال حقوق الإنسان: «مبادئ حقوق الإنسان في ضوء الواقع العملي والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية»، ذ.محمد سالم المعمري عضو الجمعية الإماراتية لحقوق الإنسان:«الإمارات العربية المتحدة: الجماعات الترابية بين التطور والتطبيق».

إضافة إلى مداخلة طلبة الدكتوراة: الباحث يوسف أهركان حول Quels rôles peuvent jouer les collectivités territoriales dans la mise en œuvre du droit à la santé

والباحث صالح أزحاف حول موضوع «مسؤولية الجماعات الترابية عن ضحايا الفيضانات: نموذج فيضانات مدينة الدريوش».

كيف يمكن جعل حقوق الإنسان محور السياسات المعتمدة على مستوى الجماعات الترابية؟

مداخلة الأستاذ مساعد عبد القادر منسق ماستر حقوق الإنسان وعضو اللجنة العلمية انطلقت من التساؤلات التالية: هل حقوق الإنسان شأن مرتبط بالإدارة المركزية ولا شأن للجماعات الترابية به؟ وكيف يمكن للجماعات الترابية أن تسهم في تعزيز حقوق الإنسان؟ وكيف يمكن جعل حقوق الإنسان محور السياسات المعتمدة على مستوى الجماعات الترابية؟

فمما لا مراء فيه- يقول الأستاذ مساعد- ظلت الجماعات الترابية في المغرب لفترات طويلة تعتبر نفسها أنها غير معنية بحقوق الإنسان، بل الأكثر من ذلك كانت تعتبر نفسها أنها ضحية من ضحايا حقوق الإنسان من خلال قوة الوصاية التي تمارس عليها أي الحضور القوي للادارة المركزية على مستوى الجماعات الترابية وضعف في المبادرة؛ وبالتالي عدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار.

إضافة إلى الضغط الذي يمارس عليها من خلال تعيين بعض الأشخاص /فرض أنماط تدبيرية معينة على الجماعات الترابية/تحويل الموارد البشرية/توجيه الاستثمار العمومي/ تشجيع الاستثمار الخاص، وكذا التحكم وتوجيه الانتخابات في اتجاه خلق إدارة جماعية لخدمة المركز وليس لخدمة قاطني الجماعة.

ونتيجة لهذه المعطيات، فإن الجماعات الترابية هي تقطيع ترابي يتم فيه استحضار كيفية الحفاظ على قوة وسيادة الدولة من خلال الاخضاع وخضوع الأفراد مع غياب مبدأ المساواة بين الجماعات الترابية في مختلف المجالات السياسية (النخب السياسية) والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحييد الجماعات الترابية من كل اهتمام بحقوق الإنسان.

والاهتمام الضيق بشؤون الجماعات أي مواطني الجماعة.

أما النتيجة النهائية لهذا الوضع فهو عجز الإدارة المركزية بمفردها مع الاقتناع بضرورة إشراك الجماعات الترابية في الرهان على الفرد الذي يقطن الجماعة وليس فقط المواطن.

وتتجلى السياسات العمومية في مجالات حقوق الإنسان بحسب المحاضر من خلال ما يلي:

- تحرير النظام القانوني المنظم للجماعات الترابية من خلال:
- التقليص من الوصاية/تعزيز دور القضاء/ استحضار المسؤولية في مجالات معينة مرتبطة باختصاصات الجماعات الترابية/الاعتماد على الموارد الذاتية في التدبير.

من خلال ما ورد، فإن النتيجة يمكن تلخيصها بحسب المحاضر في:

- اعتبار الجماعة الترابية مؤسسة لها وظائف متعددة تشمل خدمة الفرد وليس خدمة فقط المواطن الموجود.
- قوة الجماعة من قوة الخدمات المقدمة للأفراد في مجالات مختلفة.
- التحول في العلاقة بين المركز والجماعة الترابية من علاقة رقابة إلى علاقة الشراكة في مجالات تعزيز حقوق الإنسان من خلال تعزيز تقنيات التعاقد والشراكة والتعاون.
- التقليص من مسؤولية الدولة في مجالات حقوق الإنسان إلى إدخال مسؤولية الجماعات في مجالات معينة كالتعليم والصحة.

إن الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية معنى ينبغي أن لا يقتصر على السياسات العمومية المركزية وإنما أيضا على السياسات المعتمدة من لدن الجماعات الترابية في إطار ليس فقط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإنما أيضا مختلف أنواع الحقوق والحريات.

هذا الملتقى العلمي عرف نجاحا بشهادة جميع المشاركين والمتدخلين والضيوف المغاربة والأجانب، فالكل خرج محملا بأفكار جديدة وإشكاليات ومقاربات متنوعة حول موضوع الملتقى ومحاوره.

وفي الختام كانت هناك مناقشة عامة بطرح تساؤلات الحضور وملاحظاتهم وقراءة التقرير الختامي من طرف الطالب الباحث مسافر منتهى وسنعود للمداخلات القيمة في أعدادنا اللاحقة بالتفصيل.

للاشارة، فقد تكونت تنسيقية الملتقى من الأستاذ محمد يحيا عميد كلية الحقوق بطنجة، والأستاذ مساعد عبدالقادر منسق ماستر حقوق الإنسان، إضافة إلى الأستاذ حميد النهري رئيس شعبة القانون العام.

فيما تشكلت اللجنة العلمية للملتقى من الأستاذ مساعد عبد القادر والأستاذ حميد النهري، إضافة إلى الأستاذين ناصر الشرفي واحمد أجعون.

وعرف الملتقى مشاركة نخبة من الأساتذة المغاربة والأجانب سواء من إسبانيا والجزائر وكذا الكاتب العام لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة ونائب رئيس مقاطعة طنجة ورئيس الكنيسة الكاثوليكية المسيحية بطنجة والباحثين في مجالات حقوق الإنسان وطلبة الدكاترة والماستر.

جانب من اشغال الملتقى

اعضاء اللجنة التنظيمية

تعيينات جديدة وتقرير ينهي أشغال تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة

4-687

كشفت مصادر مطلعة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعد يوم 10 دجنبر القادم لإصدار التقرير الختامي الذي يتعلق بإنهاء أشغال لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأكدت المصادر ذاتها أنه بالموازاة مع إصدار هذا التقرير الختامي يتوقع أن يشهد المجلس الوطني لحقوق الإنسان إعادة انتشار واسعة وسط مسؤوليه.

وفي هذا السياق، أوضحت مصادر "الأيام" أنه من المتوقع أن يتم تعيين كل من الناشطة الحقوقية جميلة السيوري، وعبد العزيز بنزاكور، رئيس مؤسسة الوسيط، على رأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلفا للصبار واليزمي، في الوقت الذي تتحدث فيه مصادرنا عن تعيين محمد الصبار على رأس مؤسسة الوسيط خلفا لبنزاكور، في حين من الراجح بحسب المصادر نفسها أن يغادر ادريس اليزمي مجلس حقوق الإنسان مكتفيا بترؤسه لمجلس الجالية.

الإرث في الإسلام بين الفهم الجامد والفهم المتجدد للنص القرآني

محمد إنفي
19 / 11 / 2015

الإرث في الإسلام بين الفهم الجامد والفهم المتجدد للنص القرآني

د. محمد إنفي

يمنح القرآن الكريم لمن أراد أن يتدبر نصوصه في ضوء المتغيرات العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية والقانونية وغيرها، إمكانية تجديد فهمه لهذه النصوص وتأويلها بما يتناسب ومتطلبات عصره. ويكفي استحضار أسباب النزول وقضية الناسخ والمنسوخ وتجاوز الواقع لمنطوق بعض الآيات التي أضحت، في الوقت الحاضر، غير ذي موضوع- ناهيك عن القصص القرآني الذي أخبر عن أحوال الأمم الغابرة وتاريخها، وتحدث عن النبوات السابقة، وذكر كثيرا من وقائع وأحداث الماضي...ليس للتسلية ولا للحكي من أجل الحكي، بل للعبرة واستخلاص الدروس- ليصبح النص القرآني نفسه السند التاريخي والديني والواقعي والمنطقي والعلمي لكل مجهود (دون الحديث عن الاجتهاد) يندرج في الإجابة (أو محاولة الإجابة)عن سؤال قد يُطرح بسذاجة أو بخبث؛ وقد يطرح بقلق علمي وإيماني أو بجهل وإنكار وتحد للحكم الرباني، ألا وهو: هل القرآن صالح لكل العصور؟ أو بالأحرى لكل زمان ومكان؟

وبكل تلقائية، نجيب بنعم ونؤكد بأن تلك هي إرادة الله عز وجل والتي تجسدها الرسالة المحمدية (الرسالة الخاتمة) من البعثة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. فتلك الإرادة هي التي جعلت من سنن الكون أن لا يتوقف التطور والتقدم في كل المجالات وعلى كل المستويات إلى أن يأذن الله بنهاية العالم. كما أن هذه الإرادة لم تشأ، أبدا، أن تجمد الفهم عند ظاهر النص كما يريد البعض أن يسجننا فيه. وفي هذا الصدد، نسجل أن القرآن الكريم، خلال مراحل نزول الوحي، لم يكن لا منسلخا عن الواقع، ولا متعاليا عليه، بل كان يتفاعل معه ومع مستجداته. ولو لم يكن الأمر كذلك، لما شكلت أسباب النزول علما من بين العلوم الإسلامية، قائما بذاته، ولما أصبحت قضية الناسخ والمنسوخ في القرآن موضوع علم من العلوم الشرعية. ومن الحِكم الواضحة من وراء هاتين القضيتين، هي مراعاة مصالح العباد والاهتمام بشؤونهم، سواء تعلق الأمر بتغيير حكم من الأحكام، أو بالجواب عن بعض تساؤلات أتباع الرسالة المحمدية، سواء كانت هذه التساؤلات ذات طبيعة دينية أو ذات طبيعة دنيوية.

والعبرة من كل ذلك، هو أن النص القرآني لا بد وأن يكون نصا حيا، يتفاعل مع المستجدات العلمية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. أما الفهم الجامد لهذا النص، والأصح الذين يعتقدون ويعملون بهذا الفهم، فهم يتجنَّون على روح النص ويرتكبون جرائم في حق مجتمعاتهم، لكونهم يشجعون، بفركهم المنغلق، على التعصب الديني المغذي للتطرف الذي يجعل التنظيمات الإرهابية تتناسل كالفطر.

ويحتم علينا منطق الأشياء أن نجتهد في الاستفادة من الدروس التاريخية والتطبيقية التي يقدمها لنا القرآن الكريم نفسه وكذا من تلك التي يقدمها التاريخ الإسلامي. فتجاوز الواقع لمنطوق بعض الآيات (ما ملكت اليمين، عتق الرقاب، حرمة الصيد بمكة المكرمة لمن هو مُحْرِم ...) ووجود عدة فرق ومذاهب إسلامية وكذلك عدة تفاسير للقرآن الكريم...كل هذا يقف دليلا على الاختلاف في فهم النص القرآني وفي تطبيقه، ليس فقط بين العصور المختلفة والثقافات المتباينة، بل حتى في العصر الواحد والثقافة الواحدة، بما في ذلك عصر الخلفاء الراشدين.

وإذا كان هذا الاختلاف (الذي يخضع، هو نفسه، لقانون التطور) لا يمس العبادات والعقائد إلا في بعض الجزئيات البسيطة (كالسدل والقبض في الصلاة، مثلا)، فإنه يتعاظم فيما يخص المعاملات ويتغير بحسب الأزمنة والأمكنة، نظرا للتحولات التي تحدث بفعل التطور العمراني والتقدم البشري؛ مما يجعل من فقه الواقع المنهاج الأمثل لتفسير القرآن بما يتلاءم وروح العصر ويجعله، كما أراد الله له أن يكون، صالحا لكل زمان ومكان. ولن يكون كذلك إلا بإعمال العقل من قبل أولي الألباب الذين كلفهم الله بهذه المهمة.

فما المقصود بفقه الواقع؟ إنه علم ومعرفة بأحوال المسلمين وظروف عيشهم؛ وهو، أيضا، اجتهاد متواصل لتقديم الحلول الشرعية التي تتناسب

ومستجدات الحياة العصرية بكل ضغوطاتها ومشكلاتها وتعقيداتها. وبهذا المفهوم، فهو نقيض فقه النص الذي يتعالى عن الواقع ويتجاهل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وغيرها ويجعل الأحكام كلها لا زمنية، بحيث يقدم لمشاكل مسلمي القرن الواحد والعشرين نفس الحلول التي أتت بها النصوص الدينية (القرءان والسنة) لمواجهة الأمراض الاجتماعية والأخلاقية لمجتمع ما قبل البعثة المحمدية.

لقد كانت هذه البعثة ثورة على الأوضاع السائدة آنذاك ليس فقط في مجال العبادات ولكن أيضا في مجال المعاملات، سواء كانت هذه المعاملات تتصل بمجال التجارة والمال أو بمجال العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات. ويكفي المرء أن يعرف بعض وجوه الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع الجزيرة العربية قبل الإسلام ليدرك ما تحقق، بفضل الرسالة المحمدية، لصالح فئات اجتماعية كانت تعيش أقسى درجات الظلم والاستبداد والاستغلال (نكتفي بالإشارة إلى وضع الأنثى والعبيد بمجتمع الجاهلية)؛ كما يكفي المرء أن يتمعن في بعض النصوص القرآنية ليدرك أن هدف البعثة المحمدية، إلى جانب توحيد الله تعالى وعبادته، هو بناء مجتمع جديد قوامه العدل والحرية والمساواة والكرامة؛ ويحتل العقل والعمل، في هذا المجتمع الجديد، مكانة سامية؛ ذلك أن الله عز وجل قد كرَّم الإنسان وحمَّله مسئولية أفعاله، كما حمَّله مسئولية إعمار الأرض بالعمل البدني والفكري.

وإذا ما نظرنا إلى المبادئ الكبرى والقيم السامية التي بُعث بها أو من أجلها خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى رأسها قيمة العدل (المناقض لآفة الظلم)، وأخذنا بعين الاعتبار ما عرفه مجتمعنا المغربي المسلم من تحولات اقتصادية واجتماعية وسوسيولوجية وثقافية...مست بنيات المجتمع، وفي مقدمها خليته الأساسية، ألا وهي الأسرة التي لم تعد فيها المرأة تقوم فقط بمهمة الإنجاب وتربية الأطفال والعناية بالبيت، بل أصبحت لها أدوار أخرى ومنها العمل خارج البيت والإنفاق على الأسرة (أو المساهمة في هذا الإنفاق)...مما يطرح إعادة النظر في مسألة القوامة؛ إذا أخذنا بعين الاعتبار كل هذا، ندرك الحاجة إلى تجديد فهمنا لبعض النصوص ومراجعة أحكامها رغم قطعيتها.

وحتى نبقى منسجمين مع العنوان الذي اخترناه لهذه المقالة، نشير إلى أن الاختلاف حول مسألة الإرث- التي أصبحت تطرح نفسها بإلحاح، نظرا للتحولات التي عرفها مجتمعنا، خاصة فيما يتعلق بوضع المرأة، ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحقوقيا...- ليس وليد اليوم، بل كان حاضرا منذ فجر الإسلام.

لقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في فهمهم وفي تطبيقهم للنصوص المتعلقة بالإرث؛ وكانت لهم فتاوى اختلفت من صحابي جليل لآخر. لكن لم يهاجم أحد منهم الآخر ولم يبدِّعوا بعضهم بعضا؛ بينما يكثر اليوم نعيق ونهيق أناس ليس لهم لا علم ولا حِلم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولا بد، في هذا الصدد، أن نورد نازلة تدخل فيها عمر بن الخطاب لإنصاف سيدة، حرمها أهل زوجها المتوفى- بحكم فهمهم الخاطئ للنص المتعلق بالمواريث- من حقها في الثروة التي ساهمت في تكوينها. ويتعلق الأمر ب"حبيبة بنت زريق"، زوجة "عامر بن الحارث" الذي كان يعمل في نسج الأثواب؛ وكانت زوجته "حبيبة" تساعده في ذلك. اغتنى "عامر" وكسب ثروة كبيرة؛ ولما مات استولى ورثته على مفاتيح المخزن وعلى البساتين التي كانت في ملكه واقتسموا فيما بينهم كل التركة، فأقامت عليهم "حبيبة" دعوى في شأن عمل يدها وسعيها لدي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب؛ وقد قضى لها بأحقيتها في النصف لكونها ساهمت مع زوجها في بناء تلك الثروة (مسألة الكد والسعاية)؛ كما قضى لها بالربع في الميراث لكونهما لم يكن لهما ولد. وهكذا، أخذت "حبيبة" النصف والربع من تركة زوجها.

ألسنا في حاجة إلى الاقتداء بما فعله عمر لوضع حد للمآسي (وما أكثرها !) التي يتسبب فيها ما يسمى بالتعصيب؟ إن الجمعيات الحقوقية المهتمة بقضايا المرأة تعلم الكثير عن المآسي التي يتم اقترافها باسم التعصيب. فكم من أسرة نووية تم تشريدها من قبل الأقارب (الأعمام، مثلا) باسم هذا "الحق الشرعي" ! أليس ذلك اعتداء وظلما في حق الهالك وفي حق أرملته وبناته؟

ثم لماذا لا نقتدي بعمر الذي كان ينظر في العلل التي توجب الأحكام؟ وكان حين يتبيَّنُ له أن العلة لم تعد قائمة (وهو، هنا، يقتدي بالقرآن الكريم) أو أن شروط تنفيذ تلك الأحكام غير متوفرة(حد السرقة، مثلا)، كان يوقف العمل بها، حتى وإن ثبتت بآيات قرآنية صريحة. وقد تعامل بنفس المنطق مع أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام وأفعاله. ألم يكن عمر، هنا، يهتدي بقول الرسول الكريم: "أنتم أعلم بأمور دنياكم"؟

بالطبع، مثل هذا الطرح لن يجد صداه عند دعاة الجمود والتخلف وأصحاب العقل المتحجر، الذين يتخندقون وراء منطوق النصوص ولا يهتمون بروحها. فهم يقفون ضد كل تجديد في فهم النصوص ويناهضون كل عمل عقلي يرمي إلى الاستفادة في روح العصر في فهم هذه النصوص، وكأننا نعيش خارج التاريخ والتطور العمراني والبشري.

وإذا أضفنا إلى ذلك الاستغلال الإيديولوجي والسياسي للدين الإسلامي الحنيف، نفهم لماذا كل تلك الضجة المفتعلة حول إحدى توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي وردت في تقريره الموضوعاتي حول"وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور".

وتجدر الإشارة إلى أن توصيات المجلس، يصل عددها إلى 97 توصية؛ وقد انحصر الجدل حول مسألة الإرث الذي لا يشكل إلا جزئية بسيطة ضمن هذه التوصيات. وقد وصل الأمر بالبعض إلى حد المطالبة بحل المؤسسة الدستورية صاحبة التقرير حول المناصفة والمساواة، رغم أن هذه المؤسسة لم تقم إلا بدورها الاستشاري طبقا للدستور الذي صادق عليه المغاربة ومن ضمنهم أنصار حزب العدالة والتنمية الذي هاجم، في بيان ناري، توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المناصفة في الإرث.

وأخطر ما في الأمر، هو أن يطالب، خلال برنامج تلفزيوني، الأمين العام لهذا الحزب– والذي ليس سوى رئيس الحكومة المنبثقة عن الانتخابات السابقة لأوانها والمنظمة في إطار دستور 2011 الذي ينص في فصله 19 على مبدأ المساواة في "الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية"... وهي حريات وحقوق أساسية، طبقا للباب الثاني من الدستور– يطالب السيد "إدريس اليزمي"، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بسحب التوصية المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في ما يتصل بعقد الزواج وفسخه وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث؛ وقد اعتبر" بنكيران"، الذي طالب "اليزمي" بالاعتذار للمغاربة، هذه التوصية بمثابة "دعوة للفتنة وصب للزيت على النار".

وبدل النقاش الهادئ والبعيد عن لغة الوصاية على الدين وعلى المجتمع وعلى الأمة، يتم اللجوء إلى لغة الخلط المتعمد، لأهدف إيديولوجية لا تنطلي على لبيب، من قبيل التساؤل التالي لرئيس الحكومة: "كيف لليزمي أن يفتي في الدين ونحن لدينا علماء؟". أليس من الخلط المتعمد تحويل التوصية إلى فتوى؟ أليس من المغالطات الواضحة والفاضحة نسبة التقرير المعلوم إلى رئيس المجلس وليس إلى المجلس بكل مكوناته، بمن فيهم العالمات والعلماء الذين تجاهلهم "بنكيران" في تساؤله؟ أليس هذا التجاهل، في حد ذاته، تضليلا وتدليسا...على المجتمع، ومن الموقع الدستوري الذي يحتله؟...

إن المنطق يقتضي أن نجعل النظر في القرآن يتوجه ليس إلى الماضي، كما تفعل السلفية بكل تلاوينها، بل نحو المستقبل بمنهج فكري حداثي؛ ذلك أن التغيير والتطور والتقدم لا يمكن أن يكون بالعودة إلى الوراء وسحب الماضي إلى الحاضر بمشاكله وأجوبته (انظر، في هذا الموضوع، كتاب القرآن والمتغيرات الاجتماعية والتاريخية لصاحبه "محمد أبو القاسم حاج حمد"، دار الساقي للطباعة والنشر، 2011).

وتذكرنا الضجة الحالية في تلك التي أعقبت دعوة الأستاذ "إدريس لشكر"، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي (الذي تم تكفيره وإهدار دمه من قبل غلاة السلفية)– في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني السابع للنساء الاتحاديات– إلى فتح نقاش، من باب الاجتهاد والاستناد إلى فقه الواقع، حول مسألة الإرث. كما تذكرنا المواقف الحالية من مسألة المساواة في الإرث في تلك المواقف التي كانت تجاه خطة إدماج المرأة في التنمية، في عهد حكومة التناوب، حيث انقسم المجتمع المغربي إلى مساندين للخطة (مسيرة الرباط) ومعارضين لها (مسيرة الدار البيضاء). وهو ما عكس ويعكس الصراع الأبدي بين المحافظة والحداثة. غير أن الكلمة الأخيرة لا بد وأن تكون لقانون التطور.

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=493220&r=0&cid=0&u=&i=0&q=

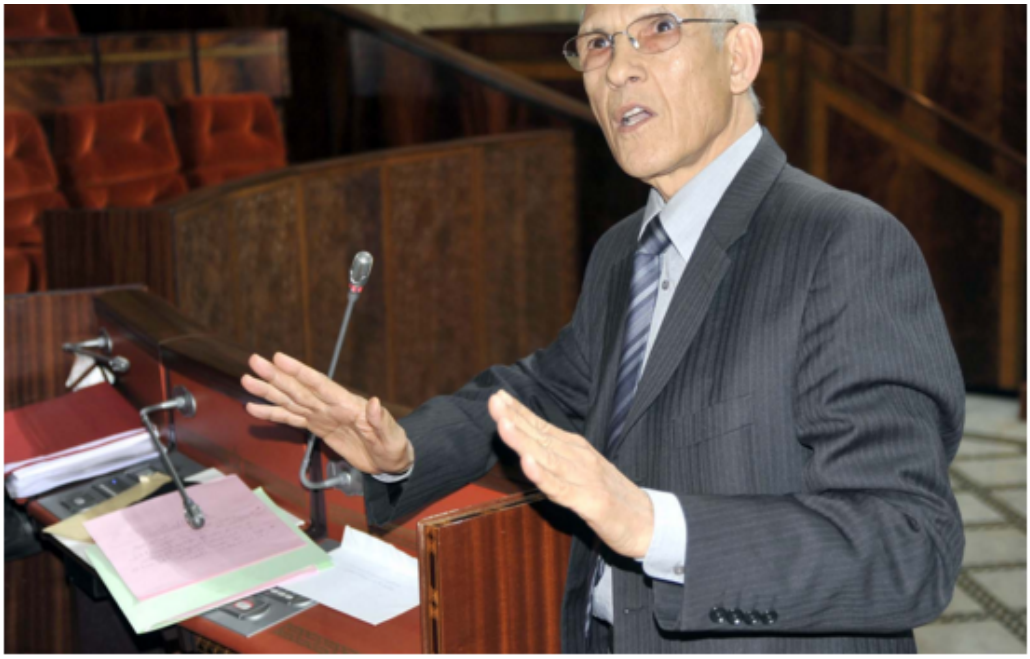

الداودي يطالب بإحالة منسق ماستر حقوق الانسان على المجلس التأديبي والعميد يكتفي باعفائه

on: 2015/11/19 1:00:14 صباحًا In: آش واقع, الرئيسية لا يوجد تعليقات

كود :مكتب الرباط//

أنهى عميد كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباك لحبيب الدقاق مهام منسق ماستر حقوق الانسان الذي احدث بشراكة مع المجلس الوطني الحقوق الإنسان .

وكشفت مصادر مطلعة كشفت ان قرار الاستغناء عن منسق الماستر جاء بناء على التقرير الذي اعدته لجنة التفتيش التي بعث بها لحسن الداودي وزير التعليم العالي والبحث العلمي للتحقيق في وجود خروقات في الماستر.

واضافت المصادر ان التحقيق اقترح إحالة الأستاذ المعني على المجلس التأديبي وهو الاقتراح الذي لم يتم اعماله حيث اكتفى العميد بعد استشارة شعبة القانون العام بقرار الإعفاء من الإشراف على الماستر الذي يدرس فيه بعض كبار قضاة المحكمة العسكرية والعديد من موظفي واقرباء المجلس الوطني لحقوق الانسان

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%82-%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7-183957/

اليزمي: لا أفهم التركيز على ثلاث كلمات من أصل 97 توصية حول المساواة

الثلاثاء 17 نوفمبر 2015
آخر تحديث : الثلاثاء 17 نوفمبر 2015 - 0:38 صباحًا
0أعجبني
1غرد
1+0

رفض، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، العودة إلى الجدل الذي تسبب فيه توصيات المجلس في تقريره الأخير حول قضية المساواة في الإرث، وعرج على هذا الموضوع بشكل سريع خلال لقاء له بطنجة قائلا: «هناك 97 توصية، لكن لا أفهم كيف أن هؤلاء تركوا هذه التوصيات، وناقشوا ثلاث كلمات جاءت في التقرير حول المساواة».

اليزمي، الذي كان يتحدث بـ»بيت الصحافة» بطنجة، في لقاء مفتوح، مساء الجمعة الماضية، عن حرية الصحافة والعقوبات الحبسية والغرامات المالية ضد الصحافيين، رفض التعليق على الدعوى التي رفعها مدير الميزانية بوزارة المالية فوزي لقجع، ضد ناشر جريدة «أخبار اليوم»، والتي يطالب فيها بحرمانه من الكتابة لعشر سنوات، وتعويض مالي قدره مليون درهم، واكتفى بالتعليق على هذا الأمر قائلا: «لا أتوفر على المعطيات الكافية حول الموضوع، والمجلس لا يستطيع التعليق عن حالات ينظر فيها القضاء».

وأشار اليزمي أن من بين توصيات المجلس التي رفعها إلى وزارة الاتصال بخصوص القوانين الجديدة للصحافة، هي تعويض العقوبات الحبسية تجاه الصحافيين العاجزين عن دفع غراماتهم بعقوبات أخرى بديلة. وأضاف: «لا يمكن عودة العقوبات السالبة للحرية ضد الصحافيين من النافذة بعد إخراجها من الباب».

وواصل اليزمي في سرده لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من بينها حق الصحافي في حماية مصادره، والمساواة بين المطبوعات المغربية والأجنبية، والتي سيفرضها حتما الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، وأيضا استبدال عبارة «الإشادة بالأعمال الإرهابية»، بعبارة «التحريض العمومي على الإرهاب».

ودعا المتحدث إلى توفير جو ملائم من أجل إفساح المجال للممارسة الصحافية بكل حرية ودون قيود، ماعدا المنصوص عليها في القوانين المنظمة لهذا المجال، مشددا على ضرورة إضافة تيسير الحق في الولوج إلى المعلومات والحصول عليها، وكذا توفير الظروف الملائمة لعمل المقاولة الصحافية وطاقمها، عبر تطوير المستوى المهني للصحافيين في مجال حقوق الإنسان، وتمكينهم من الاستفادة من تكوينات مستمرة، وهذا ما يسعى إليه المجلس ضمن أهدافه المنشودة.

في هذا الصدد، كشف إدريس اليزمي، عن اعتزام المجلس مستقبلا فتح مركز وطني للتكوين المستمر، يهتم بالمواطنة وحقوق الإنسان، بتنسيق وشراكة مع مهنيي الصحافة من أجل الرفع من قدرات الصحافيين في هذا المجال.

وعاد اليزمي في هذا اللقاء المفتوح، إلى الحديث عما قال إنها شروط يجب توفرها للحديث عن عمل صحافي مهني، وفي مقدمتها وجود سند قانوني لحرية الصحافة، ووضع مهني محترم للصحافيين، وهو ما لا يتوفر لجل الممارسين المغاربة برأيه.

وختم المتحدث مداخلته بالتأكيد على أن المشاريع التي تعدها الحكومة لتأطير المجال الصحافي والإعلامي، والتي أبدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه فيها، ستساهم لا محالة في تحسين أداء المقاولة الصحافية وعمل الصحافيين وتكريس حقوقهم المهنية، وفي الوقت نفسه تؤطر هذه القوانين المنتظرة واجبات الصحافة، وذلك في احترام الحقوق الخاصة وعدم المساس بكرامة الناس، في إطار بعد حقوقي شامل يحدد إطار الحقوق والواجبات.

http://hetpress.com/15607.html

الصبار يعفو عن الجلادين و يطالب بنكيران بالاعتذار عن تركة سنوات الرصاص

أضيف في 19 نونبر 2015 الساعة 31 : 11

طالب محمد الصبار الأمين العام لـ"المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، و الرئيس السابق لنقابة ضحايا سنوات الرصاص ، من رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، بـ"الاعتذار للشعب المغربي" عن ما اقترفته الدولة من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان سنوات الرصاص ، طبقا لتوصية ملزمة من هيئة الإنصاف والمصالحة.

وجاء مطلب الصبار الشعبوي في رد على مطالبة عبد الإله بنكيران، لادريس اليزمي بالاعتذار للشعب المغربي عقب توصيته بالمساواة في الإرث في تقريره الأخير .

وقال الصبار بلغة خشبية و بغوغائية بالغة، في برنامج "بدون حرج" الذي تبثه "قناة مدي1 تي في"، "إنهم لا يشتغلون عند رئيس الحكومة حتى يطالبهم بالاعتذار، وأن المناصفة مقتضى دستوري والشعب المغربي صوت على هذا الدستور، ويجب تنزيل مقتضياته برمتها، والموضوع ليست فيه أولويات".

و حاول الصبار الهروب من تركة مجلسه الباهتة في الكشف عن عدد من الملفات العالقة و انتقادات الاعلام و المجتمع المدني لأدائه قائلا: "عندما ينصب النقاش على هذه التوصية، يعني أن هناك قبول بتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأخرى، إذ لم يجادل أي كان في باقي المقتضيات"، معتبرا، " أن الموضوع الذي يتحدث عنه هو توصية وليس رأيا استشاريا وهي ملزمة من الناحية الأدبية، وأن التقرير يؤكد مجددا استقلالية المجلس ".

http://zoompresse.com/news8128.html

اليزمي يؤكد على العقوبات السالبة للحرية ضد الصحافيين
"الوطني" لحقوق الإنسان يرفض العودة إلى الجدل حول المساواة في الإرث

الأربعاء ,18 تشرين الثاني / نوفمبر2015 GMT01:21Share

الدار البيضاء . جميلة عمر

رفض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، خلال لقاء مفتوح نظم في بيت الصحافة في مدينة طنجة حول حرية الصحافة والعقوبات الحبسية والغرامات المالية ضد الصحافيين، العودة إلى الجدل الذي تسببت فيه توصيات المجلس في تقريره الأخير حول قضية المساواة في الإرث.

وتطرق اليزمي إلى العقوبات السالبة للحرية للملوك، مذكرًا بأن من بين توصيات المجلس التي رفعها إلى وزارة الاتصال بخصوص القوانين الجديدة للصحافة، هي تعويض العقوبات الحبسية تجاه الصحافيين العاجزين عن دفع غراماتهم بعقوبات أخرى بديلة، مضيفًا أنه لا يمكن عودة العقوبات السالبة للحرية ضد الصحافيين من النافذة بعد إخراجها من الباب.

وواصل اليزمي سرده لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومن بينها حق الصحافي في حماية مصادره، والمساواة بين المطبوعات المغربية والأجنبية، والتي سيفرضها حتمًا الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، وأيضا استبدال عبارة "الإشادة بالأعمال المتطرفة"، بعبارة "التحريض العمومي على التطرف".

في هذا الصدد، كشف إدريس اليزمي، عن اعتزام المجلس مستقبلًا بفتح مركز وطني للتكوين المستمر، يهتم بالمواطنة وحقوق الإنسان، بتنسيق وشراكة مع مهنيي الصحافة من أجل الرفع من قدرات الصحافيين في هذا المجال.

وختم المتحدث مداخلته بالتأكيد على أن المشاريع التي تعدها الحكومة لتأطير المجال الصحافي والإعلامي، والتي أبدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه فيها، ستساهم لا محالة في تحسين أداء المقاولة الصحافية وعمل الصحافيين وتكريس حقوقهم المهنية، وفي الوقت نفسه تؤطر هذه القوانين المنتظرة واجبات الصحافة، وذلك في احترام الحقوق الخاصة وعدم المساس بكرامة الناس، في إطار بعد حقوقي شامل يحدد إطار الحقوق والواجبات.

ورفض التعليق على الدعوى التي رفعها مدير الميزانية في وزارة المالية فوزي لقجع، ضد ناشر جريدة "أخبار اليوم"، والتي يطالب فيها بحرمانه من الكتابة لعشرة أعوام، وتعويض مالي قدره مليون درهم، واكتفى بالتعليق على هذا الأمر قائلًا: "لا أتوفر على المعطيات الكافية حول الموضوع، والمجلس لا يستطيع التعليق عن حالات ينظر فيها القضاء".

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A--%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB

قضية المساواة في الإرث بالمغرب

ليلى السيدي-المغرب
لطيفة البوحسيني *
19/11/2015

أصدر مؤخرا "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" المغربي وهو مؤسسة رسمية دستورية، تقرير "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب"، توقف فيه عند أوضاع المرأة والتحديات التي لا زالت قائمة من أجل تمتعها بمختلف الحقوق بمساواة مع الرجل. قدم التقرير عدداً من التوصيات ركزت على نقاط ضعف ما زالت قائمة، بعضها فيه تمييز صارخ ضد النساء، وإعاقة لتحقيق التنمية بشكل عام، ووضعت الأصبع على الإشكالات المرتبطة بالفقر والتهميش والهشاشة التي تمس شرائح واسعة من المغاربة وضمنهم النساء. التوصيات لم تطرح عموما أدنى مشكل، أو لم يتم الانتباه إليها ولا الاهتمام بها بالشكل الذي تستحقه. إلا توصية واحدة أثارت جدلا واسعا، هي تلك المتعلقة بالمساواة في الإرث بين الجنسين، حيث جاء في التقرير بأن "المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظِّمة للإرث (تساهم) في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء".

مبدأ أم سياسة؟

اعتبر البعض إثارة قضية الإرث على بعد أشهر من موعد إجراء الانتخابات التشريعية، وما يمكن أن تسمح به من استغلال انتخابي، استفزازا واضحا وخطوة غير محسوبة العواقب. وبغض النظر عن مدى أهلية المجلس لإصدار توصية من هذا القبيل، وعن الظرف الزمني الذي وردت فيه.. وبصرف النظر عن أن الحكومة الحالية يقودها حزب سياسي إسلامي ("العدالة والتنمية") عبّر أكثر من مرة عن معارضته الشديدة بل رفضه لأي إصلاح أو مراجعة لعدد من قضايا المجتمع، وخصوصا تلك التي ترتبط بوضع المرأة وبقضية المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية، وسبق له أن قاد حملة واسعة لمعارضته إصلاح قانون الأسرة في بداية التسعينات من القرن الماضي، حين كان بعدُ حركة دعوية صرفة، ثم لاحقا حين أصبح حزبا سياسيا معارِضا في ظل حكومة التناوب (1998-2002). هكذا، وبغض النظر عن كل هذه الحيثيات وعن اعتبار التوصية تجاوزا للحكومة بل وحتى تشويشاً على عملها، تظل للقضية راهنيتها ومشروعيتها، وتستدعي مثلها مثل كل القضايا الخلافية، معالجتها وطرحها للنقاش بدل العمل بمبدأ "كم حاجة قضيناها بتركها"، خصوصا وأنها مطروحة لدى العديد من الفاعلين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان.
لم يسبق لمكونات الحركة النسائية المغربية أن طرحت قضية المساواة في الإرث كمطلب مباشر ضمن المطالب التي شكلت جوهر الحملة الترافعية الواسعة التي سبق لها أن قادتها من أجل إصلاح قانون الأسرة (الذي، للإشارة، كان يتضمن كتاباً حول الإرث). لكن ذلك لم يكن لاعتبارات مبدئية أو لغياب الاقتناع، بل لوعيها بأن هذه النقطة تكتسي حساسية كبيرة في سياق لم يكن حينذاك مهيأ لوضعها في النقاش العمومي. إذاً تم إرجاء طرحها عمداً، بانتظار أن تتوفر الشروط التي تسمح بالانتقال من نقاش يطبعه التهديد والتخوين والتكفير (كما كان الحال في موضوع مدونة الأسرة)، إلى نقاش يعتمد الحجة والدليل والبرهان، ويمر بسلاسة ودون اتهامات متبادلة.

ثلاث فئات

فهل السياق الحالي يسمح بطرح القضية؟ يمكن التوقف عند ردود الأفعال التي أثارتها توصية المجلس وإجمالها في ثلاث فئات:
1- فئة أولى تنطلق من اعتبارات حقوقية صرفة ومن تقدير ايجابي للسياق العام الحالي الذي يسمح من وجهة نظرها بطرح القضية، مركزة على الإرادة الإيجابية للمؤسسة الملكية التي بفضلها تحقق عدد من الخطوات والمكتسبات ومن بينها إصلاح مدونة الأسرة.

2- فئة ثانية ترفض رفضا قاطعا إثارة الموضوع، مصرة على اعتبار النص القرآني المنظِّم للإرث قطعي الدلالة ولا يحتمل أي اجتهاد أو تأويل، وأي مساس به هو مساس بالإسلام وخرق لقداسته. هناك من عبّر عن هذا الرأي بهدوء، مشيرا الى أن دستور المملكة يعتبر الدين الإسلامي من الثوابت. وهناك بالمقابل، من عبّر عن الرأي نفسه بلغة يطبعها تهديد واضح، وتصر على اعتبار الأمر خطاً أحمر.

3- فئة ثالثة تعتبر أن الوقت ليس مناسبا، وأن الموضوع لا يدخل ضمن الأولويات التي تستحق التركيز عليها في ظل انشغالات سياسية تعتبر أكثر أهمية في نظرها وتتطلب تكثيفا للجهود بدل تشتيتها في مواضيع خلافية. ولذلك فهي تفضل إرجاء طرح القضية حتى تنضج الشروط، مذكرة بأن غالبية الشعب والنساء من بينها ليس لهم ما يرثونه أصلاً!

وللتذكير، فإذا كانت كل من الفئة الأولى والثانية تعبِّران عن تيارين واضحي المعالم يجسدان رأيين يخترقان المجتمع المغربي، ويطلق عليهما وصف التيار الحداثي والتيار الإسلامي، فإن الفئة الثالثة تتشكل من خليط يتكون من الإصلاحيين والإسلاميين وحتى من بعض الحداثيين، بمن فيهم بعض الأصوات النسائية/ النسوية، ينطلق كلٌ منها من اعتبارات ومبررات تبدو مختلفة بل وحتى متناقضة، ولكنها في نهاية المطاف تلتقي في محصلة واحدة وهي تجنب الخوض في الموضوع هنا والآن.

ومن المفيد التوقف كذلك عند الحجج والمنطلقات التي تم التعبير عنها حتى الآن:

– حجج المدافعين عن المساواة في الإرث تنبني على منطلقات مختلفة ولكنها تلتقي في النتيجة. هناك منطلقات سوسيولوجية تركز على التحولات الضخمة التي اخترقت المجتمع المغربي منذ الاستقلال (1956)، حيث أصبحت النساء حاضرات بكثافة في مختلف الميادين. وهي تحولات أدت إلى اقتحامهن لسوق العمل، والمساهمة في إعالة الأسر، بل هناك أعداد كبيرة منهن يعتبرن المعيل الرئيس للأسرة، هذا عدا إسهامهن في الناتج الوطني الخام وفي أداء الضرائب. يضاف إلى ذلك اتساع وتزايد عدد من أصبح، حسب المندوبية السامية للتخطيط، يمتلكن عقارات... وبالتالي لم يعدن في وضع من ينتظرن معيلاً، ولم يعد ذكور العائلة مسؤولين عنهن، مما ينفي السبب "العقلاني" للتمييز في الإرث.

– منطلقات حقوقية تعتبر أن المغرب انضم إلى عدد من الآليات والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومن ضمنها "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، وأنه أخذ على نفسه الالتزام بتفعيلها عبر إجراءات وتدابير بهدف ملاءمة القوانين الوطنية معها، خصوصا وأن الدستور المغربي ينص في ديباجته على تفوق القانون الدولي على القانون المحلي.

– منطلقات دينية تعتمد على منهجية الاجتهاد والفكر المقاصدي. وفي هذا الإطار، يجب التذكير بأن هناك من يحاول الاجتهاد من داخل النص ويسعى إلى تقديم تأويل يُعضِّد من خلاله دفاعه عن مبدأ المساواة بين الجنسين، وهي المنهجية التي تضع نفسها في قلب المرجع الديني ولكنها تلح على أهمية التشبث بروح النص وليس حرفيته، التي تبعده في سياقنا الإسلامي الحالي، عن القيم التي جاء أصلا (من وجهة نظر هذه المنهجية) للدفاع عنها، كقيم العدل والإنصاف والمساواة. فيما ينحو البعض الآخر إلى تبني مقاربة أخرى تقوم على "أنسنة" النص الديني والتأكيد على ضرورة وضعه في سياقه التاريخي بالشكل الذي يجعله حاضرا كإرث ثقافي وحضاري عبر إسهامه في استنبات عدد من القيم التي أغنت الحضارة الإنسانية، وفي الآن نفسه في تجاوز ما يتعلق بالمعاملات والأوضاع الإنسانية والاجتماعية التي تعرف بالضرورة تحولات وتغيرات عميقة تتطلب أخذها بالاعتبار.

وضع القضية محط النقاش العمومي، ومهما كان مآل التوصية والمصير الذي ستلقاه والذي لا يمكن التكهن به مسبقا، وبغض النظر عن الهجوم الذي تعرض له "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، نَزَع طابع التحريم عن نقاش هذه المسألة، وأوحى أن التقدم في حل الإشكال هو مسألة وقت. وهو سيتأثر بالتأكيد بطبيعة موازين القوى على المستوى السياسي، كما حدث بخصوص مدونة الأسرة التي يحتفل المغرب اليوم بالذكرى العاشرة لصدورها..

http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=3601&refsite=assafir&reftype=weeklychannel&refzone=articles

المنوزي يعاتب على الصبار تبخيسه لمطلب اعتذار الدولة عن سنوات الرصاص

مصطفى المنوزي رئيس المنتدي المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف (يسارا) ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

صرح مصطفى المنوزي، رئيس المنتدي المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، لموقع "أنفاس بريس"، بأن استعمال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لتوصية " الاعتذار الرسمي للدولة المغربية عن انتهاكات سنوات الرصاص"، في معرض رده على طلب اعتذار عبد الإله بنكيران عن إثارة موضوع الإرث، ليس في محله، ويشذ عن السياق الموضوعي لمطلب الاعتذار الرسمي.. فبقدر أنه لا يليق بالخلط، حتى لا يبدو أنه مجرد مزايدة، بنفس القدر ينم عن محاولة لتبخيس المطلب الحقوقي، والذي يعتبر حلقة مهمة وأساسية ضمن حلقات مطلب جبر الضرر، وعلي الخصوص بالنسبة للضحايا الذين فضلوه على المقاربة التعويضية الفاشلة..

وحتى لا يبدو أيضا، من زاوية ثانية، أنه حق أريد به باطلا. فوقوف رئيس الحكومة أمام البرلمان لتقديم الاعتذار الرسمي باسم الدولة المغربية، وهو لا يمثلها سوى في الدعاوى أمام القضاء، وفق ما هو منصوص عليه في قانون المسطرة المدنية، وبغض النظر عن التجلي لمن يملك الصلاحية الدستورية لتمثيل الدولة، فإنه لا يعقل تخويل هذه المهمة لمن ما زال يتصرف كزعيم حزب، لم يثبت تخلصه من توتره الفاضح مع المعايير الكونية لحقوق الإنسان.. وهذا ما يستدعي تفادي تبخيس وتحقير توصية تعد من أهم دعائم العدالة الانتقالية، والتي حاول رئيس الحكومة نقضها بالعفو عما جرى، وعن المفسدين والجلادين المفترضين، في ظل ملفات مازالت عالقة ومؤجلة ومؤججة لمزيد من معاناة الأمهات والزوجات المكلومات.

فكفى عبثا وابتذالا، وقاموس الصراع السياسي مليء بوسائل وأدوات أنجع من استعمال ورقة الاعتذار التي يراد لها، من قبل جهات عديدة، بمن فيهم الحكومة نفسها، أن تكون آخر حلقة في مسلسل الطي القسري لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، على عهد سنوات الرصاص.

واعتبر المنوزي أنه يفضل التنازل عن مثل هذا الاعتذار المبتذل، مقابل وضع حد للإفلات من العقاب، عبر إستراتيجية وطنية مندمجة ضمن السياسة العمومية تكريسا للإرادة المفترضة لسن تدابير وضمانات عدم تكرار مآسي الماضي الأسود.

أنفاس بريس : "أنفاس بريس"

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/27323-2015-11-19-07-43-02

الصبار حول المساواة في الارث : نحن لا نشتغل مع بنكيران وهو من عليه الإعتذار وليس نحن

برلمان.كوم

قال محمد الصبار ، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المجلس ''لم يكن يتوقع أن ينصب النقاش على توصية وحيدة من بين 96 توصية واردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان''.

وقال الصبار ، أثناء مشاركته في برنامج ''بدون حرج'' على قناة ''ميدي 1 تيفي'' يوم أمس الثلاثاء ، ردا على منتقدي التقرير ، إن المجلس '' لم يصدر فتوى، بل طرح موضوعا للنقاش في إطار إختصاصه في إثراء النقاش والحوار حسب ما تنص عليه المادة 25 من الدستور''.

وأضاف الصبار أن عبد الإله بنكيران ، رئيس الحكومة ، '' هو من عليه تقديم الإعتذار وليس نحن، لأننا لا نشتغل معه، وعليه أن يعلم أن هناك توصية لهيئة الانصاف والمصالحة تطالب رئيس الحكومة بالإعتذار عن إنتهاكات الماضي''.

وكان عبد الإله بنكيران، قد طالب إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتقديم الاعتذار للمغاربة، وسحب توصية الهيئة التي يشرف عليها، بخصوص الدعوة إلى إعادة النظر في قواعد الإرث بما يتيح المساواة بين الجنسين، متهما إياه بمحاولة إثارة الفتنة.

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D9%86%D8%B4/

نقطة نظام

جمال الخنوسي
عبقرية إدريس

ظهر الزميل يوسف بلهايسي متمكنا من ملفاته خلال اللقاء التلفزيوني الذي جمعه برئيس الحكومة على قناة ميدي 1 تيفي. في وقت سلك فيه عبد الإله ابن كيران درب التعويم وترديد الإسطوانة المشروخة لـ"الإخوان" في العدالة والتنمية بخصوص: التحكم.. والجهات النافذة.. وابتزاز الدولة بمقولة إنقاذ البلاد من ويلات الربيع العربي.. والمظلومية.. ماتايخليوناش نخدمو... وبدل أن تكون الإجابات واضحة ومباشرة حول إشكالات بعينها، مثل الصراع حول صندوق النهوض بالعالم القروي، كانت المسألة مجرد كلمات فضفاضة وتعويم ظهرت من خلاله الحكومة وكأنها عشيرة تحكمها العلاقات العاطفية والوصاية الأبيسية: فلان اعزيز عليا ... وراه فكرني ونسيت .. ماكانتش فراسي.. وكلت ليه سير الله يهنيك.. وكأننا نتحدث عن سوء فهم عائلي ضيق، وليس صداما إشكاليا يخص ميزانية بلد يضم أكثر من 33 مليون مغربي. لكن بعيدا عن الخطابات الشعبوية لابن كيران، برزت فجأة طبيعته الحقيقية عندما تعلق الأمر بقضية المساواة في الارث التي أطلقها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكانت كلماته قاسية تجاه رجل كبير اسمه ادريس اليزمي لأنه مختلف، مباشر، ويطرح الأسئلة الحقيقية دون شعبوية أو مطامع سياسية. إذا أردنا أن نجرد اليزمي من كل إرثه النضالي والعمل الجبار الذي قام ويقوم به الرجل، فيكفي أن نعترف له بعبقرية تجريد حزب العدالة والتنمية من أصباغ الشعارات الرنانة حول القبول بالاختلاف، والاستماع للآخر، والاعتدال ... وكشفه عن الوجه الحقيقي لابنكيران وكل العشيرة التي طالبته بالاعتذار عن ممارسة التفكير وتقديم المقترحات.. فكيف يمكن لمن يشتكي من التحكم السياسي المزعوم أن يمارس التحكم الفكري المباشر؟

نقط سابقة

الصبار : على بنكيران أن يعتذر للمغاربة عن تاريخ الإنتهاكات بالبلاد (+فيديو)

لكم18 نوفمبر, 2015 – 03:21:00

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي)، إن رئيس الحكومة، عبد الاله بنكيران، وجب أن "يعتذر للمغاربة، عن عهد إنتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب، بدل مهاجمة مؤسسة دستورية مستقلة، حول توصية وحيدة يتيمة".

الصبار، الذي كان يتحدث في لقاء تلفزيوني، على قناة "ميدي 1 تيفي"، ليلة الثلاثاء /الأربعاء 17 نونبر الجاري، أوضح أن تقرير "هيئة الإنصاف والمصالحة"، شدد في إحدى توصياته، أنه على الوزير الأول (رئيس الحكومة حاليا)، أن يعتذر للمغاربة رسميا، عن إنتهاكات حقوق الإنسان في المغرب..".

بالفيديو.. الصبار : بنكيرانوجب أن يعتذر للمغاربة عن عصر الانتهاكات الحقوقية بالمغرب

ويأتي تصريح الصبار، في سياق الرد على ما قال عنه "الهجوم غير المفهوم"، لحزب رئيس الحكومة، على توصية "المساواة في الإرث"، ضمن 97 توصية في تقرير المجلس، حول "المساواة في المغرب".

http://lakome2.com/politique/7606.html

اليزمي: لا أفهم التركيز على ثلاث كلمات من أصل 97 توصية حول المساواة

Déposé le : 18/11/2015 | Article vue : 19 fois

رفض، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، العودة إلى الجدل الذي تسبب فيه توصيات المجلس في تقريره الأخير حول قضية المساواة في الإرث، وعرج على هذا الموضوع بشكل سريع خلال لقاء له بطنجة قائلا: «هناك 97 توصية، لكن لا أفهم كيف أن هؤلاء تركوا هذه التوصيات، وناقشوا ثلاث كلمات جاءت في التقرير حول المساواة». اليزمي، الذي كان يتحدث بـ»بيت الصحافة» بطنجة، في لقاء مفتوح، مساء الجمعة الماضية، عن حرية الصحافة والعقوبات الحبسية والغرامات المالية ضد الصحافيين، رفض التعليق على الدعوى التي رفعها مدير الميزانية بوزارة المالية فوزي لقجع، ضد ناشر جريدة «أخبار اليوم»، والتي يطالب فيها بحرمانه من الكتابة لعشر سنوات، وتعويض مالي قدره مليون درهم، واكتفى بالتعليق على هذا الأمر قائلا: «لا أتوفر على المعطيات الكافية حول الموضوع، والمجلس لا يستطيع التعليق عن حالات ينظر فيها القضاء». وأشار اليزمي أن من بين توصيات المجلس التي رفعها إلى وزارة الاتصال بخصوص القوانين الجديدة للصحافة، هي تعويض العقوبات الحبسية تجاه الصحافيين العاجزين عن دفع غراماتهم بعقوبات أخرى بديلة. وأضاف: «لا يمكن عودة العقوبات السالبة للحرية ضد الصحافيين من النافذة بعد إخراجها من الباب». وواصل اليزمي في سرده لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من بينها حق الصحافي في حماية مصادره، والمساواة بين المطبوعات المغربية والأجنبية، والتي سيفرضها حتما الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، وأيضا استبدال عبارة «الإشادة بالأعمال الإرهابية»، بعبارة «التحريض العمومي على الإرهاب». ودعا المتحدث إلى توفير جو ملائم من أجل إفساح المجال للممارسة الصحافية بكل حرية ودون قيود، ماعدا المنصوص عليها في القوانين المنظمة لهذا المجال، مشددا على ضرورة إضافة تيسير الحق في الولوج إلى المعلومات والحصول عليها، وكذا توفير الظروف الملائمة لعمل المقاولة الصحافية وطاقمها، عبر تطوير المستوى المهني للصحافيين في مجال حقوق الإنسان، وتمكينهم من الاستفادة من تكوينات مستمرة، وهذا ما يسعى إليه المجلس ضمن أهدافه المنشودة. في هذا الصدد، كشف إدريس اليزمي، عن اعتزام المجلس مستقبلا فتح مركز وطني للتكوين المستمر، يهتم بالمواطنة وحقوق الإنسان، بتنسيق وشراكة مع مهنيي الصحافة من أجل الرفع من قدرات الصحافيين في هذا المجال. وعاد اليزمي في هذا اللقاء المفتوح، إلى الحديث عما قال إنها شروط يجب توفرها للحديث عن عمل صحافي مهني، وفي مقدمتها وجود سند قانوني لحرية الصحافة، ووضع مهني محترم للصحافيين، وهو ما لا يتوفر لجل الممارسين المغاربة برأيه. وختم المتحدث مداخلته بالتأكيد على أن المشاريع التي تعدها الحكومة لتأطير المجال الصحافي والإعلامي، والتي أبدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه فيها، ستساهم لا محالة في تحسين أداء المقاولة الصحافية وعمل الصحافيين وتكريس حقوقهم المهنية، وفي الوقت نفسه تؤطر هذه القوانين المنتظرة واجبات الصحافة، وذلك في احترام الحقوق الخاصة وعدم المساس بكرامة الناس، في إطار بعد حقوقي شامل يحدد إطار الحقوق والواجبات..السي اليزمي بلصتك مشي هنا،سير قلب على شي خدمة اخرىنفسر لك، سيد اليزمي: ال 97 توصية لم تمس المغاربة في صميم دينهم، كما فعلت تلك الكلمات الثلاث الخفيفة على اللسان، الثقيلة كل الثقل في الميزان...لأنك ببساطة لاتفهم...المغاربة جميعهم لا يفهمون ما محل مجلسك من الاعراب .وما هو دوره في التخفيف من معاناتهمأكيد هناك مشكلة في الوعي الفكري و الحقوقي لقضايانا الحياتية.. ذهنية سلفية بمظاهر حداثوية متصلبة أيديولوجيا لم ترى في التقرير الذي يهم النهوض بالمساواة و العدل الاجتماعي سوى توصية حول الإرث والتي، فضلا أنها توصية غير ملزمة و استشارية، ترمي في العمق إلى إعمال العقل في دائرة الإجتهاد الفقهي و القانوني و الفلسفي و نقد التراث بما يخفف من سلبياته و يركز من إيجابياته على أساس حرية الرأي و التعبير من خلال الحوار الإنساني. إن بناء ذهنيات مواطنة إنسانية تعيش العمق الفكري و الحقوقي في خط الحرية و المساواة و العدالة و على قواعد التنوع و الانفتاح و العقل و الحوار يبقى في نظري الإطار العام لمشروع مجتمعي جديد.أكيد هناك مشكلة في الوعي الفكري و الحقوقي لقضايانا الحياتية.. ذهنية سلفية بمظاهر حداثوية متصلبة أيديولوجيا لم ترى في التقرير الذي يهم النهوض بالمساواة و العدل الاجتماعي سوى توصية حول الإرث والتي، فضلا أنها توصية غير ملزمة و استشارية، ترمي في العمق إلى إعمال العقل في دائرة الاجتهاد الفقهي و القانوني و الفلسفي و نقد التراث بما يخفف من سلبياته و يركز من إيجابياته على أساس حرية الرأي و التعبير من خلال الحوار الإنساني. إن بناء ذهنيات مواطنة إنسانية تعيش العمق الفكري و الحقوقي في خط الحرية و

المساواة و العدالة و على قواعد التنوع و الانفتاح و العقل و الحوار يبقى في نظري الإطار العام لمشروع مجتمعي جديد.ثلاث كلمات مست الشعائر الدينية التي هي خط أحمر داكن لتوصيات التي يصدرها مجلسكم و باقي الجمعيات و الهيئات و كل من يعمل على التوصيات المستوردة المشبوهة من الخارج. إنتهىكلمات ليست كالكلماتالجواب سهل: تصور أحدهم بدأ يصف عمل شخص ويعدد أعمال وبطولاته ووضع في ذلك مائة صفحة: وفي الأخير يقول إنه شفار خائن قاتل، ما تنفع تلك المائة صفحة يا سيدهم حتى لا أقول يا سيديهذا يدل على ان المغاربة لا يقبلون على من يمس بدينهم و مقدساتهم وان كنت وامثالك تطالبون باحترام المواثيق الدولية فنحن نحترم المواثيق الالاهية واوامر الله احق بالاحترام والتطبيق ومسالة الارث كان فيها حكم الله دقيقا ومفصلا..ومن يتعدى حدود الله فقد ظلم نفسه ولن تستطيعوا ايها العلمانيون ان تخرجونا من ديننا وتعيدونا في ملتكم لترضوا عنا والويل لكم ولكل من يحارب الله ورسوله..فالحلال بين والحرام بين ومسالة الارث لا يجادل فيها الا كافر او ملحدإذا كنت مسلما فاشرح لنا معنى قوله تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) و قوله عز وجل (ومن يتعدى حدود الله فقد ظلم نفسه). ما هي الحدود التي يقصدها عز وجل ؟ أليست هي تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله ؟ .ثم عندما تتكلمون عن المواثيق التي وضعها الصهاينة والعلمانيون والماسونيون وتطالبون باحترامها دون مناقشة. لماذا لا تحترمون أوامر الله إن كنتم مسلمين ؟ ألم يكن حكم الله صريحا ومفصلا في مسألة الإرث ؟ فعندما قالت أختك الرويسي بأن المرأة كانت تجادل الرسول فهل كانت المرأة أو الصحابة ينجادلونه فيما أنزل الله أم كانوا يقولون سمعنا وأطعنا لكل ما ينزل به الوحي ؟ إن كانت للسيد اليزمي الشجاعة فليجب على هته التساؤلات وله الشكرايوا خللي هاديك البلاصة للي كايفهم ف هاديك الامور....راه المغرب هادا ماشي فرنسا.أنا مع القول أن الثراث الفقهي الإسلامي في حاجة إلى مراجعة فكرية عقلانية لتنقية ديننا من الشوائب العديدة التي لحقت به والتي تنسب للإسلام ما ليس فيه. لكن أن يرد هذا القول في سياق اقتراح مجلس اليزمي بإبطال العمل بآية قرآنية صريحة ولا تحتمل أكثر من قراءة واحدة، وهي ''للذكر مثل حظ الأنثيين''، فهنا الأمر يختلف. وأرى أن النزاهة الفكرية تقتضي أن يتكلم كل واحد منا انطلاقا من قناعاته الفكرية، دون مواربة

http://www.devanture.net/news.php?id=365623

M. El Khalfi : Le projet de création du Conseil national de la presse traduit l'adhésion du Royaume au système international de la liberté de la presse

Synthèse vocale
Le projet de loi portant création du Conseil national de la presse traduit l'adhésion du Royaume au système international de la liberté de la presse, a affirmé, mardi à Rabat, le ministre de la Communication, Porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi.
Présentant un exposé devant la Commission de l'enseignement, de la culture et de la communication à la Chambre des Représentants, M. El Khalfi a indiqué que ce projet s'inscrit dans le cadre du parachèvement du cadre juridique relatif à la réforme du secteur de la presse "à travers lequel le Maroc répondra aux mutations technologiques et numériques et aux attentes des professionnels et des éditeurs".

Pour le ministre, l'examen de ce projet de loi, avec celui relatif au statut des journalistes professionnels, constitue "un événement important devant inaugurer la dernière phase pour la mise en oeuvre des dispositions de la nouvelle constitution, particulièrement l'article 28" en vertu duquel les pouvoirs publics favorisent l'organisation du secteur de la presse de manière indépendante et sur des bases démocratiques.

M. Khalfi, qui a passé en revue les étapes franchies par le chantier de la réforme du secteur la presse depuis 12 ans, a indiqué que le projet de la création du Conseil national de la presse prévoit un mécanisme électoral pour la composition du Conseil qui "œuvrera pour le respect de la déontologie, la protection des droits des individus et de la société, la protection des journalistes et de la liberté d'expression et la reconnaissance légale de la presse électronique en tant qu'une des composantes essentielles de la liberté d'expression et des médias au Maroc".

Il a souligné que les grandes orientations de ce projet portent notamment sur le renforcement des garanties de la liberté dans la pratique journalistique, la protection des droits et libertés de la société et des individus, le recours à la justice en tant qu'autorité exclusive dans les affaires de la presse, le renforcement de son rôle dans la protection de la liberté de la presse, le renforcement de la liberté de la presse électronique, la promotion des investissements et des principes de transparence dans le secteur, la définition des droits et des libertés pour le journaliste et le renforcement de l'indépendance du journaliste et de l'entreprise média.

Selon M. Khalfi, le futur Conseil aura pour mission de garantir le droit du citoyen à une presse plurielle, libre et crédible, de renforcer la liberté de la presse et de l'édition, ainsi que d'assurer la promotion du secteur et son auto-gouvernance de manière indépendante et sur des bases démocratiques, la mise en place d'une charte d'éthique, l'octroi de la carte de presse professionnelle et l'organisation de l'accès au métier de journaliste, outre la garantie de la représentativité des journalistes femmes et des éditrices.

Cette instance aura aussi, selon le ministre, un rôle de médiation dans les conflits établis entre professionnels et ceux opposant ces derniers aux tiers, en plus d'une mission d'arbitrage. Elle sera notamment chargée de statuer sur les mesures disciplinaires relatives aux entreprises de presse et aux journalistes professionnels et d'émettre des avis à propos des projets de loi et décrets relatifs au secteur, outre la proposition de mesures pour le développement du secteur et l'élaboration de rapports annuels sur les indicateurs du respect de la pratique journalistique et les différentes violations enregistrées. Le Conseil peut également élaborer des études thématiques sur le secteur de la presse.

Le conseil sera composé de 21 membres: 7 membres seront élus par les journalistes professionnels, 7 autres par les éditeurs, 7 membres représenteront le Conseil supérieur de l'autorité judiciaire, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le Conseil national des langues et de la culture marocaine, l'Association des barreaux du Maroc, l'Union des écrivains du Maroc, en plus d'un ancien éditeur désigné par l'instance des éditeurs la plus représentative et un journaliste honoraire désigné par le syndicat le plus représentatif.

Le projet de loi portant création du conseil national de la presse a été approuvé par le conseil du gouvernement le 29 juillet 2015.
(MAP 18/11/2015)

http://www.maroc.ma/fr/actualites/m-el-khalfi-le-projet-de-creation-du-conseil-national-de-la-presse-traduit-ladhesion-du